



2011/1/8

لا نحل الأزمات بل نغير ملامحها

عبد الحليم فضل الله

مع بدء هذا العام نكون قد طويينا عقدين من سياسات ما بعد الحرب التي لم يطرأ على جوانبها الاقتصادية تغيير يذكر، وهذه مدة كافية للحكم على مسار كانت فيه الظروف الطارئة والتطورات الخارجية أقوى من السياسات في تحقيق الغايات المنشودة. المؤتمرات الدولية لدعم لبنان شاهد على ذلك، فهي وفرت ما لا يزيد عن عشرة مليارات دولار معظمها قروض مشروطة تسدد على أقساط صغيرة وفي فترات متباعدة، في حين أدخلت صدمة النفط الأخيرة وغيرها من تطورات خارجية 50 مليار دولار من الودائع في أربع سنوات. وعلى غرار ذلك عاكست الأزمة المالية التوقعات فشهدنا بعدها زيادة لا خفصاً في تحويلات المغتربين. وفي أعقاب حرب تموز لم ينكمش الاقتصاد إلا مدة قصيرة وعرفت الصادرات الصناعية نمواً ملحوظاً...

لكن ليس صحيحاً أن اقتصادنا متروك للمصادفات وتسييره يد فوضوية، فما يبدو صدفة يخبئ وراءه طريقة في إدارة الاقتصاد، ونمطاً خاصاً يعرفه ذوو الشأن في تغيير ملامح الأزمات دون حلها.

فنحن أولاً نصور الحقائق بما يتناسب مع متطلبات بناء الثقة لا كما هي عليه فعلاً. وهذا يظهر مثلاً في طرق تقدير حصيلة ميزان المدفوعات وتقويم نتائجه، فالاهتمام ينصب على القيمة المحاسبية للفوائض المحققة، والتي لن تبقى على حالها عند حذف بعض البنود التي تقع اقتصادياً تحت الخط، كالأموال قصيرة الأمد الحساسة لحركة الفوائد العالمية، والتدفقات التي تديرها الحكومة لتمويل الدين..

مثال ثان. تضاعفت احتياطات البنك المركزي ثلاث مرات في سنوات قليلة. لكن ليس هناك تقديرات رسمية عن حجم الاحتياطات الصافية، فإذا كانت نسبتها ضئيلة من المجموع كما هو مرجح فهذا يقلل من قدرتها على ضمان الاستقرار ودعم توازن السوق. مثال آخر: الخلط بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي، وكذلك بين الناتج المحلي والدخل الوطني، فلو أعدنا النظر بطرق القياس واعتمدنا تقنيات أكثر واقعية لسلة الاستهلاك لحصلنا على رقم أعلى للتضخم ولتراجعت معدلات النمو الحقيقي.

التقويم الجيد لأداء المصارف شاهد آخر على ما تقدم. وهو إلى حد ما تقدير صحيح لكنه يعتمد على مؤشرات بسيطة وقليلة مثل نمو الودائع، الملاءة والسيولة... في حين أن التحقق من المتانة المالية للقطاع، يستدعي تحليلاً معمقاً يعتمد اختبارات مركبة ومنتظرة.

نحن ثانياً ماهرون في تعليق الأزمة أو إبطاء وصولها إلى الذروة. والمشكلة ليست في شراء الوقت بل في أن يكون ذلك بديلاً عن تصميم حلول ناجعة. احد ما سيقول إن تأجيل الأزمة المالية هو أفضل من السماح بحصول تصحيح مالي تلقائي ومؤلم. لكن أليس ما حدث في السنوات القليلة الماضية هو شكل من أشكال التصحيح المؤلم، إذ انخفضت نسبة الدين إلى الناتج أربعين نقطة تقريباً، بفعل التضخم الذي زاد من القيمة الاسمية للناتج وخفض القيمة الفعلية للدين، وبسبب التقشف غير المعلن الذي جعل نمو الإيرادات أعلى بكثير من نمو النفقات. وبسبب فترات الانتظار الطويلة المترتبة على تعليق المشكلات، اضطررنا الى تحمل فاتورة مالية ونقدية مضاعفة، وفاتورة اقتصادية تمثلت في تهالك البنية العامة للدولة من جراء حبس الإنفاق الاستثماري، والكلفة العالية للأرصدة العاطلة، وغيرها..

لدينا ثالثاً ما يكفي من الخبرة لتحريك الأزمات من مكان إلى آخر. حصل ذلك مرات عدة. في بداية التسعينات جرى ترحيل الأزمة النقدية والمصرفية إلى القطاع المالي الذي حُمّل أوزار التصحيح النقدي وإطلاق عجلة النشاط الاقتصادي، وفي نهاية العقد نفسه عملت الحكومة على ترحيل الأزمة مجدداً بإتباع سياسة احتواء للدين مضادة للإنتاجية ومناهضة لمساواة. أي أنها اختارت حصر الأزمة في الزوايا المهملة.

لنأخذ مؤشرات الفقر مثلاً. هنا تجد الحكومة نفسها غير ملزمة بتقديم إحصاءات دورية، وحين تفعل يتم ذلك في أوقات متفرقة وبطريقة لا تتوخى منها الدقة. وفي جعبتنا الآن تقديرات متباينة للفقر البشري تستند جميعها إلى الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر وتعود للعام 2004، فالفقراء في لبنان يمثلون 28.6% من السكان بحسب خط الفقر النقدي، و 51.95% بحسب دليل ميدان الوضع الاقتصادي، و 30.9% بناء على دليل الأوضاع المعيشية فيما قُدّر فقراء الدخل ب 35.3%.

و ما نتداوله من تقديرات يعود إلى ما قبل موجات التضخم القوية التي أدت حكماً إلى زيادة في هذه المعدلات، فضلاً عن أنّ السلع التي يستهلكها الفقراء أكثر من غيرهم تعرضت لزيادات في الأسعار تفوق المعدل العام. فما بين كانون أول عام 2007 ونهاية عام 2010 قدر التضخم ب 13.5% (وفق الأرقام الرسمية المتهاودة) لكن زيادة أسعار المواد الغذائية بلغت 23.7%. ويتمين حسابي بسيط (يقوم على فرضيات محددة لسلة إنفاق محدودي الدخل) نستنتج أن معدل التضخم بالنسبة للفئات الدنيا يزيد عن معدل التضخم العام بما لا يقل عن 30%، مما يعني أن مداخيل هذه الفئات انكشبت بنسبة 60% في السنوات

الخمسة الماضية مقارنة بـ 47% معدلاً عاماً. وهذا يعني أيضاً أن خط الفقر النقدي الأعلى بات الآن يساوي 6 دولارات من الإنفاق اليومي للفرد الواحد، مقارنة بأربعة دولارات فقط حسب تقديرات دراسة "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان" لعامي 2004 و2005.

قد لا نتمتع بنموذج اقتصادي مستقر، لكننا نملك أساليب للتلاعب بملامح الأزمات و العبت بتركيبتها، وإذا كانت الفوضى هي سمة أدائنا الظاهرة فهناك خلفها نمط خفي ينظم الأشياء بالطريقة التي تخلي ذمة واضعي السياسات، وتضع سوراً حول قطاعات وشرائح محظوظة، لتلقى التبعات على عاتق من هم خارج الأسوار.. دون غيرهم.